

ملوك البترول

رُكند

كان الشأن الاكبر في القرن الماضي لتعم الحجري لاعتماد المعامل والبواخر عليه . اما المعامل فبعضها لا يزال يعتمد على الفحم والبعض الآخر صار يعتمد على الكهرباء سواء كانت متولدة من الفحم او من المحار الماء . واما السفن البخارية تجارية كانت او حربية فصار أكثر اعتمادها على البترول توفده بدل الفحم ومنقصر كلها عليه في القريب العاجل على ما يظهر . واضيفت اليها السيارات والطائرات ولذلك صار البترول من الحاجيات التي لا يستغنى عنها . وهو ليس من المراد التي تزرع وتستهلك كالحبوب والاشجار فتولد البزرة مثات ولا مما يتيسر الحصول عليه في اكثر الاماكن كالياه والمعادن بل هو مما خصت به بعض الاراضي . ولذلك انصرفت همه الدول الحربية والتجارية الى امتلاك تلك الاراضي والأ تعتمد عليها وجود القوة المسيرة لاساطيلها البحرية والبرية والهوائية من البواخر والسيارات والطائرات

ولما كان المشور على اليابيع الغزيرة من البترول غير خاضع لارادة الانسان ولا هو مرتبط بقاعدة معلومة صار هذا المشور نوعاً من المضاربة فقد ينفق الباحث مالا قليلاً فيصل به الى غنى وافر وقد ينفق ثروته كلها ولا ينال شيئاً . وهذا لا يعني ان ليس في الاكتساب من البترول مجال للبحث والعمل المنتج فان ما يستنبط منه من الارض لابد من تكريره ونقطه على اماليب مختلفة حتى يصير صالحاً للاستعمال فيما يراد استعماله وحتى يسهل نقله من مكان الى آخر . والاعمال اللازمة لذلك اقتضت معارف اكبر العلماء وايرع المهندسين . فهو مادة طبيعية كالفحم الحجري والحديد ولكنها لا تصلح للاستعمال الا بعد ما تعالج على اماليب شتى

واذا ذكر ملوك البترول فاول من يخطر على البال منهم ركفلر الامبركي صاحب الملايين انكشيرة والمبرات الوافرة الذي اعطى ابنه مائة مليون جنيه ووهب المدارس والمكاتب والمستشفيات ونحوها مائة مليون اخرى ولم يزل في يدور ثروة طائلة لا يدري كيف ينقها حتى يموت فقيراً . وما نحن موردون شيئاً من ترجمه وما فيها من الاعمال التي تصلح ان تكون دستوراً لغيره

ولد جون ركفلر بولاية نيويورك في ٨ يوليو سنة ١٨٣٩ وانتقل مع ابوه الى كليفلند سنة ١٨٥٥ حيث نبط به مسك الدفاتر في بيت تجاري هناك وجعل راتبه ٥٠٠ ريال في السنة . وحدث حينئذ امران كان لما التآن الاكبر فيها وصل اليه من الغنى انوافر . الاول ان صاحب ذلك البيت التجاري امره ان يدفع لرجل ثمن ادوات صحية وضمها له في بيته فنظر في الاثمان المطلوبة لتلك الادوات فوجد انها مقدرة باكثر من ثمنها الحقيقي ولو قليلاً فابى دفعها نسرّاً به صاحب البيت التجاري . وكان هذا شأنه في كل اعماله التالية فانه كان ينظر في الجزئيات ويهتم بها كما يهتم بالكلية . والامر الثاني انه لما جمع من اجرتي ٨٠٠ ريال اثناء رجل اسمه كلارك وقال له انه عازم على انشاء محل تجاري ويود ان يشركه معه اذا اتاه بالتي ريال . فنظر في الامر واستحسنه وذهب الى ابيه وطلب منه ان يقرضه الف ريال فقال له ابوه انه كان عازماً ان يعطي كل ولد من اولاده الف ريال حينما يبلغ سن الرشد اما وهو لم يبلغ تلك السن (اي ٢١ سنة) فانه يعطيه الف الريال ديناراً بر يا عشرة في المائة . فرضى بذلك وتمت الصفقة على هذه الصورة وانشئ محل كلارك وركفلر . واخذ ابيه الربا منه دليل على ما اتصف به ذلك البيت من حبايه المعاملات المالية اساليب تجارية لا محل فيها للمواطف ومراعاة الاطوار

رأينا مصابيح البترول اول مرة في مدرسة الزوم الارثوذكس الكبرى بسوق الغرب في لبنان سنة ١٨٦٤ فكنا نجلس للدرس في المساء والرائحة الخائقة تفوح منها ولا يمر اسبوع الا ويشعل مصباح او اكثر من تلك المصابيح ويتغير فخرج من غرف الدرس مذعورين لان البترول لم يكن يكرر كما يكرر الآن ولا كان يتقي من الشوائب التي كانت تخالطه ومن البزير السريع الالتهاب . فان المكرر بن كانوا يحسبون البزير نفاية لا فائدة منها فلا يمتنون باستخلاصه . وكل ما يتعلق بالبترول من حين استنباطه من الارض الى ان يصل الى من يستعمله كان في حالة الاضطراب والتشويش جيحاً تناول ركفلر هذا الموضوع فحزم على اصلاح ذلك كله واستخراج نوع من البترول يكون في جودته مقياساً (ستندرد) يقاس غيره عليه ومن ثم سميت شركته الآتي ذكرها شركة ستندرد اويل اي شركة البترول الذي هو مقياس . وقد جعل الاقتصاد اساساً لعماله مثال ذلك ان اعطية صفايح البترول كان النطاه منها يلهم باربعين نقطة من اللحام فوجد بعضهم ان تسعاً وثلاثين نقطة تكفي فغرى ركفلر على ذلك فبلغ ربح شركته من اقتصاد نقطة واحدة من اللحام

خمسين الف ريال في السنة. وكان خشب براميل البترول يقطع في الغابات ويؤتى به حالاً الى حيث تصنع البراميل منه فصار يتركه في الغابات حتى يجف بعد قطعه فيجفف وزنه . يقتصد ربيع نفقات نقله .

ولر كفلر الفضل في انه ادخل في اعمال الشركات اسلوبين كان لهما شأن كبير في نجاحها الاول اسلوب الاحصاء فقد كانت عمل شركته حينئذ ابتاع البترول الخام من مستخرجيه وتكريره وبيعه مكروراً وكان سعره قبل تكريره يكسب ويعلق يوماً على جدران غرفة الانتظار في مكتبه كما تعلق اسعار النطن الآن في البورصة . وذات يوم دخل تلك الغرفة شاب اسمه بيس وراى السعر منشوراً فاخذ ورقة وجعل يحسب نفقات تكرير الجالون من البترول نسبة الى ثمنه وراه ركفلر حينئذ فأعجب به واستخدمه لهذا العمل وانشأ فرعاً للاحصاء في معمله اى لحساب النفقات وهو فرع الاحصاء الذي يرى الآن في كل معمل واسع حسن الادارة . ثم لما اراد انشاء شركته الكبيرة « ستندرد اويل كيني » جعل هذا الشاب من مديريها وهو الذي ادخل بترول ركفلر الى الصين وناظر الشركات الاخرى في الشرق كله . ولما توفي كان قد صار نائب رئيس الشركة

والاسلوب الثاني انشاء المطاعم للروساء والمدبرين في المعامل نفسها ليتناولوا فيها طعام الظهور وغرضه من ذلك الاقتصاد في الوقت والاهتمام بامور الشركة فان الروساء والمدبرين كانوا يضيعون جانباً كبيراً من الوقت في ذهابهم الى حيث يتناولون الغذاء فصار المطعم في العمل نفسه وصاروا يجتمعون معاً ويندور حديثهم على معلمة العمل . فالتجسس الذي يفتق على طعامهم لا يوازى الا جزءاً صغيراً من الربح الذي يربحه العمل من النظر في اموره . وكان ركفلر وهو صاحب الشركة ومديرها لا يجلس على رأس المائدة بل بين سائر المديرين كأنه واحد منهم واعطى الرئاسة لغيره وكان عدد المديرين حينئذ ١٦ ولم يبق منهم الآن حياً الا ركفلر

وانتقل مقر الشركة الى اماكن مختلفة حسب اتساعها وكانت غرفة المائدة ايهج غرف الاماكن التي انشئت اليها وبدعى اليها اصدقاء المديرين والروساء ليتناولوا معهم ولا يقتصر الحديث فيها على ما يتعلق باسغال الشركة بل يتناول كثيراً من المواضيع الفكاهية فهي رابطة الالفة بين مديري الشركة وموسعي نظامها وموفري مكاسبها ولما اتسعت اعمال الشركة الى دوائر مختلفة صار لكل دائرة منها غرفة غداء خاصة بها والاساس الذي بني عليه هذا النظام هو ان المواكفة من اقوى وسائل الالفة بين الناس

والاسلوب الثالث اثناء مجلس الادارة حيث يجتمع المديرون كل يوم ويتذاكرون في مصالح الشركة فيصير كل واحد منهم على علم بكل الاعمال التي تنطاطها ودست الحال على هذا المنوال وركن ريشي شركات جديدة وبخمسها في غيرها الى شركته الاصلية ربيط عليها الى ان كانت سنة ١٩١١ فادعى عليه حينئذ ان في هذا الصم وهذه السيطرة احتكاراً غير جائز فحكمت المحكمة بتفريق هذه الشركات فانقرت واستغنى ركن حينئذ من ادارتها ومن ادارة شركته الاصلية لكن هذا الاقتراق لم يضعها بل زادها قوة وانتشاراً وزاد اعمالها اتساعاً وقد كان مجموع رؤوس اموالها ٢٢٥٠ مليون ريال سنة ١٩١١ فصار ٩٢٥٠ مليون ريال سنة ١٩٢٣ وكان ركن ٢٤٤٣٤٥ سهماً في شركته الاصلية وكان السهم منها بساري ٦٥٠ ريالاً سنة ١٩١١ فقيمتها كلها كانت اقل من ١٥٩ مليون ريال فصارت قيمة السهم الآن ٣٥٠٠٠ ريال فتساوي كلها ٩٥٥ مليون ريال او نحو مائتي مليون جنيه

والراسخ في الاذهان ان ركن لا يملك الا اسهم البترول والحقيقة انه يملك اسهماً كثيرة في شركات سكك حديد وبتاجيم الحديد ثروته بلغت اكثر من الف مليون ريال (مائتي مليون جنيه) لكنه اتفق نحو نصفها في الاعمال الناعمة كالمدارس والمكاتب وما اشبه

ومما جرى عليه في حياته انه لا يهب تقوداً بل اسهماً من شركته وبقي لمديري شركته شيئاً من السيطرة عليها فتزيد قيمتها مع الزمن وتزيد قيمة حياته بها . مثال ذلك ان ثمن السهم في شركته القديمة كان ١٢٥ ريالاً سنة ١٨٩٣ فلما وهب مدرسة ٤٠٠ اسهم منها حينئذ اي ٥٠٠٠٠ ريال لصار ثمنها ١١٤٩٠٠٠ ريال سنة ١٩٢٣ وتكون المدرسة قد تناولت ربحاً في هذه السنين يبلغ ٧٢٢٠٠٠٠ ريال مع انه لم يعطها ٥٠٠٠٠٠ ريال تقوداً بقيت كما هي ولما زاد ربحها في هذه السنين على ١١٦٠٠٠ ريال

ولما استقال من الادارة العامة وقت اقتراق الشركات صار لكل شركة مدير خاص يتولى شؤنها فتمت واتسعت فزادت قيمة ممتلكاتها اكثر من عشرين ضعفاً وهذا سبب الزيادة العظيمة في ثروته. وقد ثبت من ذلك ان اتحاد الشركات مفيد في بداعة الاعمال الى ان يتدرب المديرون على العمل ثم بصير الانفصال اصح من الاتحاد